

## ( 14 ) علاقة التكنولوجيا بالتنمية والتشغيل :

قدم المدير العام لمكتب العمل العربى تقريراً إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى بغداد فى مارس /آذار 1987 حول " علاقة التكنولوجيا بالتنمية والتشغيل . "

وقد جاء هذا التقرير - بهذا الموضوع الخطير - فى مرحلة تطورت فيها الصناعة نسبياً فى البلاد العربية ، وارتبط بعضها بتكنولوجيات حديثة نسبياً ، وجر هذا التطور إلى مخاوف عديدة مما يمكن أن يكون للتكنولوجيا من تأثيرات سلبية على التشغيل.

وزاد من هذه المخاوف أن بعض البلدان العربية استقبلت التكنولوجيا المتقدمة كسلعة تفاخرية دون التحضير العلمى لاستقبالها بدراسات الجدوى اللازمة . ولعل ذلك من الأسباب التى ضاعفت من تبعية هذه الدول للغرب المصدر للتكنولوجيا.

ومن هنا يمكن القول بأن تقرير المدير العام يعتبر من المحاولات الجادة لتصحيح هذه النظرة فى الوطن العربى.

### □ التكنولوجيا : من النقل إلى التوطين :

اهتم التقرير بتعريف التكنولوجيا . وهى فى رأيه " جملة المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة التى تستخدم فى توفير المنتجات والخدمات فى مجتمع معين . ودور الانسان أساسى فى استغلالها بصفته مبتكرها وناقلها " أى التكنولوجيا .

وميزة الدول الصناعية المتقدمة تكمن فى تلاحم العلم والتكنولوجيا فيها.

فالتكنولوجيا تكون ملائمة عندما يتحقق بها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فى هذا البلد أو ذلك.

وتوصف التكنولوجيا بأنها متقدمة عندما تكون متوطنة فى دول صناعية متقدمة لديها المعرفة العلمية المجردة والبحوث الأساسية اللازمة ، والعمالة متعددة التخصصات.

ويجرى الحديث أحياناً عن التكنولوجيا التقليدية ، وهى زهيدة رأس المال ، كثيفة العمالة ، شديدة الاعتماد على المهارات البشرية.

وعلى الجانب السلبى للتكنولوجيا أشار التقرير إلى حالة التبعية التكنولوجية التى وقعت فيها بعض الدول النامية التى لم تحسن اختيار التكنولوجيا ونقلها وتوطينها.

ونبه التقرير إلى الفجوة التي تتولد كثيرا في الدول النامية التي تتلطف على استيراد التكنولوجيا ، بين النمو الاقصادى والتنمية الاجتماعية ، مما يؤدي إلى الخلل في توزيع الدخل في المجتمع.

#### □ التكنولوجيا والتشغيل :

كانت العلاقة والتأثير المتبادل بين التكنولوجيا والتشغيل ، ولاتزال ، ضمن الاهتمامات الرئيسية لمنظمة العمل العربية ، وقد أدى دخول التكنولوجيا إلى الدول النامية ، إلى ظهور بعث الآثار العكسية على القوة العاملة ، لعل أبرزها : الزيادة المطردة في معدلات البطالة ، رغم أن التكنولوجيا تتطلب مهارات عالية ومؤهلات في القوى الوطنية ، إلا أن برامج تنمية الموارد البشرية تعجز عن إشباعها.

وتناول التقرير تجربة التنمية العربية في التكنولوجيا والتشغيل ، فقال إنه رغم التقدم الذى شهدته معظم البلدان العربية ، إلا أن تدهور أسعار النفط زاد من تبعية هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للغرب . وتزامن ذلك أيضا مع مشاكل كثيرة في ميادين أخرى ( ارتفاع نسبة البطالة - انخفاض الانتاجية - عجز النظم التعليمية عن مواكبة الزيادة السكانية ) .

وقال التقرير إن البلدان العربية اتجهت ثلاثة اتجاهات لمواجهة هذا الموقف :

1- اتجاه نحو بناء مراكز البحث العلمى.

2- اتجاه نحو تطوير التعليم العالى.

3- اتجاه يركز على استيراد التكنولوجيا.

ولكن هذه التوجهات - رغم أهميتها - تعثرت في التنفيذ . وزاد الطين بلة - كما قال التقرير - ذلك التدهور السريع الذى عرفته نظم التعليم المهنى والفنى والتصدع فى البنية الموروثة لتأهيل الحرفيين.

ولاحظ التقرير أن تجربة التكنولوجيا العربية انتهجت نهجا واحدا يكاد يكون نمطيا فى كل الأقطار العربية ، وظل ثابتا فى مجمله حتى يومنا هذا ، على الرغم من كل ما قيل عنه فى مناسبات مختلفة من نقد ودعوات للتعديل.

وأضاف التقرير أن علاقة التكنولوجيا بالتشغيل فى البلدان العربية أنشأت قطاعا اقتصاديا حديثا يعتمد على التكنولوجيا المستوردة التى جاءت لتقف إلى جانب قطاع تقليدى وقال التقرير إن التكنولوجيا وحدها ليست المسؤولة عن تأزم أوضاع التشغيل والبطالة فى الوطن العربى ، بل هناك عاملان آخران جديران بالذكر وهما:

- المعدلات المرتفعة للنمو الديموغرافى.

- التفاوت الملحوظ بين توزيع السكان والموارد الطبيعية في الوطن العربي.

□ خطوات على طريق تصحيح المسيرة:

أكد التقرير أن الأمر يحتاج إلى نسق متكامل لتصحيح المسيرة ، ومحاولة التخلص من التبعية التكنولوجية . وأن عناصر هذا النسق المتكامل تتمثل في التوجهات التالية:

(1) محو الأمية بكل أصنافها ومضامينها.

(2) التدريب لكل مواطن عربي يدخل ميدان العمل.

(3) المشاركة الشعبية للمواطن المتعلم والمدرّب.

(4) تمتع الجميع بحقوق المواطنة والمساواة.

(5) توافر المؤسسات التعليمية.

(6) تنشيط أجهزة البحث والتطوير.

وللمنظمة دورها المحدد في كل ذلك ، ورأى التقرير أن تتولى المنظمة مهمتين رئيسيتين على سبيل الحصر :

الأولى : على المدى القريب ، وتتمثل في عدد من البرامج التي تقع في صميم مسؤولياتها واهتماماتها في مجال قضايا التكنولوجيا ، وأهمها : برنامج المعلومات عن التكنولوجيا والتشغيل ، وبرنامج الدراسات والبحوث، وبرنامج أدلة العمل والمراجع.

الثانية : على المدى البعيد ، حيث اقترح التقرير عقد لقاء موسع تعرض عليه المنظمة تصورا مبدئيا شاملا لمعالجة القضية في ظل الواقع العربي ليخلص إلى صيغة نهائية.

وقدم التقرير عدة مقترحات مفيدة حول كيفية الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة للواقع العربي ، تدور حول ثلاثة محاور هي :

(1) تنمية الموارد البشرية تعليميا وتدريبيا.

(2) تنسيق الجهود فيما بين الدول العربية وأجهزتها المعنية بالتكنولوجيا.

(3) استخدام عقلائي للتكنولوجيا.